

بروكسل 17 مارس 2009

## توصية

الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية

نيابة عن اللجنة المختصة بشؤون الطاقة والبيئة

من قبل السيد جورج سلاجوديس، رئيس اللجنة،

استناداً إلى المقترحات المقدمة من قبل المقررين،

السيد يوانيس كاسوليدس (البرلمان الأوروبي)، و  
السيد عبد الرحمن بوحريزي (تونس)

حول "حماية النظم البيئية الساحلية والبحرية من التلوث" والمرافئ الكبيرة والمشروعات  
السياحية والصناعية"،

و

السيد ديفيد هاميرتسين (البرلمان الأوروبي)،

حول "برنامج الطاقة الشمسية EC في منطقة أروميد: بما في ذلك "مخططات الطاقة المتجددة"  
ومشاركة أفضل الممارسات حول تمديد البرامج الخاصة بالكهرباء الشمسية في الأماكن النائية  
والأخذ في الاعتبار مقترحات Desertec (تكنولوجيا الصحراء) للأماكن واسعة النطاق ومرتفعة  
الحرارة.

- حول " حماية النظم البيئية الساحلية والبحرية من التلوث " والمرافئ الكبيرة  
والمشروعات السياحية والصناعية"

- الأخذ بعين الاعتبار الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط المنعقد في 13 يوليو/ تموز عام 2008 والبيان الختامي للمؤتمر الوزاري الذي انعقد خلال الفترة 3 و4 من شهر نوفمبر/تشرين الثاني عام 2008 حول "اتحاد من أجل المتوسط"
- الأخذ بعين الاعتبار نتائج المؤتمر الوزاري حول المياه المنعقد في 22 ديسمبر/ كانون الأول عام 2008 في الأردن
- الأخذ بعين الاعتبار قرار البرلمان الأوروبي الصادر في 16 ديسمبر/ كانون الأول عام 2008 حول "الجوانب الإنمائية الإقليمية الخاصة بتأثير السياحة على المناطق الساحلية"،
- الأخذ بعين الاعتبار دراسة المفوضية الأوروبية والبنك الأوروبي للاستثمار حول "مبادرة أفق 2020 - برنامج الاستثمار في المواقع الساخنة في حوض البحر المتوسط" (MeHSIP) المقدم في 10 أبريل/ نيسان عام 2008

(أ) حيث أن البحر المتوسط يمثل موطناً لأكثر من 400 مليون شخص منتشرين في 22 دولة من أصل 143 مليون شخص يعيشون في المناطق الساحلية، مع قيام 175 مليون شخص بزيارة المنطقة كل عام، وحيث أن صحة أولئك الأشخاص تعتمد بشكل مباشر على البيئة الصحية للبحر المتوسط، وكون وقاية التراث الطبيعي من الأشياء الأساسية لصالح الجيل الحالي والأجيال المقبلة ودون شك لمستقبل البشرية،

(ب) وحيث أن العديد من السياسات تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على البحر (البيئة، وسائل المواصلات، بناء السفن، وإصلاح السفن التجارية واليخوت، والصحة والأبحاث والفضاء، مصائد الأسماك، الزراعة، الطاقة، مجالات التكنولوجيات الإحيائية...)، وتعد الاستراتيجية البحرية المشتركة من الأشياء الأساسية للتعامل مع تلك الجوانب المتنوعة والتي لا تشكل في تلك اللحظة الرؤية المشتركة وبطريقة منسقة جيداً على الصعيد الأوروبي-متوسطي،

(ج) وبعد البحر المتوسط أحد الرموز للمنطقة بأكملها ويحمل قيم عديدة غير قابلة للتسويق (مثل الهوية، والقيم الاجتماعية والثقافية والقيم التراثية) بالإضافة إلى كونه يشكل أحد المصادر الثابتة للدخل واستخدام العمالة ومصدر يبيث السعادة في نفوس الناس وقد عانى من التردّي البيئي خصوصاً في العقود الماضية،

(د) ولكون بيئة البحر المتوسط من أكثر البيئات عرضة للتردّي في العالم، وتتعرض بيناتها البحرية والساحلية إلى عدد من مصادر التلوث، ويأتي ما نسبته 80% من هذا التلوث من التلوث الناجم عن الأنشطة البرية وبالأخص من أماكن النفايات البلدية وأماكن ماء الصرف بالمناطق الحضرية والانبعثات الصناعية،

(هـ) حيث أن أكثر من نصف المناطق الحضرية بالبحر المتوسط يوجد بها تعداد سكاني يتجاوز 100000 نسمة ويعانون من عدم وجود محطات معالجة مياه الصرف و60% من ماء الصرف ينتج في هذه المناطق ويتم التخلص منه مباشرة بالقائه في البحر، وحيث أن 80% من أماكن دفن القمامة تقع في الدول الجنوبية والشرقية المطلة على البحر المتوسط غير خاضعة للمراقبة،

(و) وتعد الضغوط البشرية على البيئة البحرية للبحر المتوسط متنوعة بشكل كبير وتتطلب من مصادر متنوعة ولا تقتصر على مجرد النشاط البحري لكن كذلك (في الغالب) يكون من الأنشطة البرية بما في ذلك النفايات التابعة للبلديات وأماكن ماء الصرف بالمناطق الحضرية والانبعثات الصناعية والنفايات الزراعية والجسيمات المحمولة في الجو وانسياب تيارات ماء النهر التي تحمل المواد المغذية ومسببات الأمراض والمعادن الكثيفة والملوثات العضوية الدائمة والزيوت والمواد المشعة،

ز) وقد أعلنت قمة باريس من أجل المتوسط المنعقدة في 13 يوليو/ تموز عام 2008 عن "إزالة التلوث في البحر الأبيض المتوسط" باعتبار ذلك من المشروعات الإقليمية التي قد تترجم أهداف عملية برشلونة إلى واقع ملموس وقد انطلقت باعتبارها مبادرة رئيسية ذات أولوية في إطار عمل اتحاد من أجل المتوسط (UfM) وحيث أن مبادرة أفق 2020 من البرامج الشاملة التي تمثل عماد مشروع "إزالة التلوث في البحر الأبيض المتوسط"،

ح) وحيث أن عدد كبير من المشروعات المستمرة مثل برنامج الاستثمار في المواقع الساخنة في حوض البحر المتوسط (MeHSIP)، وإستراتيجية للمياه في منطقة المتوسط، والاستراتيجية البحرية للاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وإستراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة (MSSD)، وبرنامج المساعدة التقنية البيئية في منطقة البحر المتوسط (METAP)، ومبادرة الماء بالاتحاد الأوروبي لمنطقة المتوسط (MedEUWI)، ونظام المعلومات المائية لأوروبا والبحر الأبيض المتوسط كل ذلك يتم العمل به في إطار عمل برنامج أفق 2020 لكن بشكل زائد وبواسطة مؤسسات وجهات فاعلة مختلفة

اللجنة المختصة لشؤون الطاقة والبيئة التابعة للجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية تعيد التأكيد على أهمية البحر والذي لعب (من وجهة النظر التاريخية دوراً هاماً على الأصدع الاقتصادية والسياسية والثقافية بالنسبة للعديد من البلدان الأورو-متوسطية بما يتيح لها أن تنال قدر من الأهمية على الصعيد العالمي. أهمية التحديات البحرية بالنسبة لتلك البلدان بما يبرر تحديد هويتها وأخذ ذلك بعين الاعتبار على كافة المستويات الخاصة بسياسية الأورو-متوسطية. ونتيجة لذلك، تقوم اللجنة بالتالي:

1. التأكيد على الحقيقة المماثلة في أن التلوث لا يتوقف عند حدود الدولة وأن التلوث البيئي الذي تسببه إحدى الدول سيؤثر على كل منطقة البحر المتوسط وعلى الصحة وسبل المعيشة لكامل السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية وما سواها، وهذا الأمر بالتالي يحث كل الدول المجاورة للبحر المتوسط أو الأطراف على الاستفادة من البحر المتوسط للأغراض التجارية أو المدنية أو الأمنية أو العسكرية أو أي أغراض أخرى بما يستوجب الاضطلاع بالمسؤوليات لحماية البحر المتوسط واستعادة الأنظمة البيئية الخاصة به ولوضع عملية إزالة التلوث في البحر المتوسط باعتبارها من أقصى الأولويات السياسية،

2. الأخذ في الاعتبار أن اتخاذ إجراءات على الصعيد الأورو-متوسطي يؤدي إلى توفير قيمة ملموسة مضافة إلى الإجراءات المحلية أو الإقليمية على أساس أن طبيعة التلوث الذي ينتقل من حدود إلى أخرى والترابط المتنامي بين البلدان المجاورة للمنطقة في المكافحة الفعالة لهذه المشكلة، وتقديم الدعم الكامل وبالتالي قرار قمة باريس من أجل المتوسط لإطلاق هذا المشروع، مما يعطي قوة دافعة جديدة وزيادة الوعي السياسي حول الحاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية ومتضافرة ومشاركة في هذا المجال،

3. الانتباه إلى أن العدد الكبير من المشروعات والجهات الفاعلة العاملة بها في هذا المجال بما يعكس الاهتمام المتزايد والمصادر المتوفرة لاتخاذ إجراءات ملموسة، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن التشتت المحدد وانعدام التنسيق بين تلك المشروعات القائمة قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالتأثير الإيجابي والفعلية الخاص بعملية تحقيق أهداف السياسة المتعلقة بإزالة التلوث في البحر المتوسط

4. وبالتالي التأكيد على ضرورة إعداد استراتيجية شاملة يكون من شأنها دمج الأهداف الرئيسية والوسائل والهيكل للمشروعات القائمة في إطار عمل وبرنامج واحد، والتأكيد على الحاجة إلى عملية استشارة أكبر لتحديد إطار متكامل إضافي لهذه الاستراتيجية، ولكي نأخذ في الاعتبار كافة التحديات المرتبطة بالبحر، والأخذ بعين الاعتبار كذلك الاستراتيجية الفردية التي من شأنها زيادة الرؤية والوعي بشكل أكبر للجهود المبذولة في هذا المجال وقد تكون مرتبطة بشكل أكبر مع عملية (إزالة التلوث في البحر المتوسط) التي انطلق في إطار عمل اتحاد من أجل المتوسط (UfM)

5. الدعوة إلى تعزيز الاستراتيجية المتكاملة لإدارة المنطقة الساحلية الواقعة على الجزء الخاص بجميع الدول الساحلية، لا سيما لكون نظمها البيئية من أكثر النظم المهددة بالعواقب المترتبة على العدد

المتزايد للأنشطة، وحث البلدان الأورو-متوسطية على المشاركة في وقت مبكر لتحقيق الحماية الفعالة للبحر المتوسط والبحر شبه المغلق المهدد بشكل أكبر والالتزام باتفاقية برشلونة حول "الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية حول البحر المتوسط" (ICZM)، في حالة عدم القيام بذلك بالفعل،

6. التوصية بوضع متطلبات بيئية عالية المستوى فيما يتعلق بكافة الأنشطة البحرية بالإضافة إلى جميع الأنشطة البرية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على نوعية البيئة البحرية، والتأكيد في هذا السياق على الحاجة إلى زيادة الجهود لصالح تحقيق تعاون أكبر بين البلدان الأورو-متوسطية الساحلية لوضع سياسات التعامل مع النفايات الحضرية بشكل فعال موضع التنفيذ والتوافق مع أحكام القانون البحري الدولي وبذل اهتمام أكبر باتخاذ الوسائل والممارسات والسلوكيات التي تهدف لتقليل المخاطر المتعلقة بشكل أصلي مع أنشطة الإنتاج وضمان التكامل للأنظمة البيئية حيث تحدث مثل هذه العمليات،

7. الدعوة إلى حل مشكلة تفكيك السفن المستهلكة وإعادة تدويرها وهو من الأمور المراد التعامل معها بطريقة مرضية لكونها تشكل أخطار على البشر والبيئة لا سيما وأن تفكيك الأشرعة يعد من الأمور التي تحدث تكراراً بشكل أكبر في مناطق ليس من المضمون بها توفر ظروف بيئية واجتماعية ملائمة.

8. الدعوة إلى تعزيز سلامة المرور البحري واتخاذ إجراءات عالية المستوى من حيث الأمان والسلامة خصوصاً في البحار المغلقة والبحار القريبة من المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية ومراقبة ذلك بالإضافة إلى بدء تنفيذ خطط الطوارئ في حالات وقوع الحوادث خصوصاً في حالات التلوث التي سببها الهيدروكربونات والغاز الطبيعي السائل لكون ذلك يشكل إجراءات أساسية من أجل الحفاظ على الأنظمة البيئية البحرية وبالتالي الموارد.

9. التأكيد على الحاجة إلى وضع أنظمة مراقبة التي تعد ضرورية لمنع وتقليل المخاطر البيئية والدعوة إلى إعداد جهة مراقبة للبحر المتوسط بغية ضمان وجود آلية للتحذير المسبق والتدخل بشكل أكثر فعالية، والاعتقاد بأن تلعب هذه المنظومة كذلك دوراً في تنسيق المشروعات والمبادرات القائمة في هذا المجال،

10. الانتباه إلى أن السياحة وبشكل خاص النشاط الرئيسي في تلك المناطق له تأثير إيجابي على عملية التطوير الاجتماعية والاقتصادية فيما يتعلق بزيادة الناتج المحلي الإجمالي ومستويات التوظيف، ومع ذلك يجب دعوة البلدان المتوسطية لتصبح أكثر وعياً بالتأثير البيئي للسياحة في المناطق الساحلية، بما قد يشكل ضغطاً جسيماً تنجم في أغلب الأحيان عن عمليات التعمير الحضري غير المخطط لها بما قد يؤدي إلى تدهور الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية الساحلية، التوصية بالتشجيع الفعال للتنمية المستدامة، والبرامج المشتركة بين القطاعات الصناعية والقطاعات السياحية والتعاون عبر الحدود وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات لإيقاف تدهور الخط الساحلي، والتوصية بالتنفيذ الكامل لبرنامج (شواطئ ذات مرتبة العلم الأزرق) الناجح للغاية في البلدان الواقعة في جنوبي البحر المتوسط، والتطلع إلى وسائل تشجيع معايير معتمدة ومشاركة خاصة بالجودة والممارسات الصديقة للبيئة في المنطقة،

11. الإيمان بأن إزالة التلوث في البحر المتوسط هو اهتمام مشترك لكافة دول اتحاد من أجل المتوسط (UfM) وليس فقط للبلدان المجاورة للبحر المتوسط، والتأكيد على الحاجة إلى حماية البيئة تتجاوز لتصل إلى العديد من بلدان البحر المتوسط للتعامل معها، ولا بد من توفر الموارد المالية الكافية اللازمة لتحقيق هذا الغرض، والدعوة بالتالي إلى كافة الجهات الفاعلة المشتركة (مثل الاتحاد الأوروبي، وآلية الاستثمار والشراكة الأورو-متوسطية FEMIP والجهات المانحة الدولية) لتعزيز جهودها في هذا الاتجاه، التركيز على دور البنك الأوروبي للاستثمار فيما يتعلق بتوفير التسهيلات أو الاعتمادات للتكلفة الممكنة على الأقل لتحقيق هذا الغرض والتأكيد على الحاجة إلى تحفيز مشاركة القطاع الخاص في هذا المجال،

12. الترحيب بالتقدم الذي تسير به عملية إزالة التلوث في البحر المتوسط منذ انطلاق المشروع ضمن اتحاد من أجل المتوسط خصوصاً بعد المؤتمر الوزاري حول المياه الذي انعقد في 22 ديسمبر/ كانون الأول عام 2008 وهو المؤتمر الذي وضع جدول للمشروعات الملموسة بداية من عام 2009 حول معضلة إدارة الماء، والدعوة مع ذلك إلى البدء الفوري في تنفيذ كافة المشروعات المتعلقة في هذا المجال مع

تحديد الإجراءات الابتكارية والفعالة الملموسة ذات الأولوية لتقليل التلوث والتوسع في بناء القدرات وتطوير ومشاركة المعرفة وأفضل الممارسات،

13. التأكيد على حقيقة أن العديد من المناطق الساحلية بالبحر المتوسط تواجه تحدي خطير لضمان استخراج الماء النقي، والاعتقاد بأن هذا يعزو بشكل جزئي إلى حقيقة أن التقدم التقني قد أدى إلى خفض تكلفة استخراج الماء من جوف الأرض بما أدى إلى حالات متعددة من عمليات الاستكشاف المفرطة بشكل لا يتوقف بحثاً عن هذه المصدر الطبيعي الذي ينضب، الاهتمام بأن مجموعة من عمليات استخلاص الماء النقي بشكل قانوني وغير قانوني قد أدى إلى تحويل الأراضي الجافة بشكل طبيعي إلى أراضي مروية بالماء بشكل مكثف وذات دورة حياة قصيرة وعواقب مباشرة على تمييز وتدهور الموارد الثمينة مثل التربة والماء،

**حول "برنامج الطاقة الشمسية EC في منطقة أروميد: بما في ذلك "مخططات الطاقة المتجددة" ومشاركة أفضل الممارسات حول تمديد البرامج الخاصة بالكهرباء الشمسية في الأماكن النائية والأخذ في الاعتبار مقترحات Desertec (تكنولوجيا الصحراء) للأماكن واسعة النطاق ومرفعة الحرارة.**

14. التأكيد على المنافع الاجتماعية والبيئية الرائعة لسوق الطاقة بالمنطقة الأورومتوسطية المترابطة بشكل كامل، والاعتقاد في هذا الشأن بأن الشبكة الذكية تعمل بشكل بارع على تحقيق التكامل وإدارة عملية انتقال الشبكة وشبكات التوزيع، والقدرة على التخزين والاستهلاك بالإضافة إلى الشبكة-الفائقة التي من شأنها ضم عمليات نقل الكهرباء لمسافات طويلة بواسطة تقنيات إدارة التحميل اللامركزي والطاقة الشمسية المركزة لضم أوروبا وشمال إفريقيا والشرق الأوسط في عملية إمداد طاقة نظيفة وفعالة من الأفكار التي يجب تشجيعها، الترحيب بالتوقعات المحتملة والحث على التمويل بشكل أفضل من خلال خطة الإنعاش التابعة للاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للاستثمار والروئ المالية المقبلة للاتحاد الأوروبي، التوصية بدمج خطة أروميد الشمسية في كل خطط العمل القومية لسياسة الجوار الأوروبية،

15. تقدير الإمكانية الكبيرة للطاقة الشمسية المركزة والطاقة الكهربائية الضوئية لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء في منطقة الأروميد، وملاحظة الإمكانات التي يوفرها توجيه الاتحاد الأوروبي الخاص بمصادر الطاقة المتجددة والذي يسمح لدول الاتحاد الأوروبي بتلبية احتياجاتهم الملحة من الطاقة المتجددة من خلال استيرادها من دول خارج الاتحاد، والتوصية بضرورة توجيه الالتزام بألية مصادر طاقة نظيفة الخاص بمعاهدة كيوتو تجاه **مشروعات مصادر الطاقة المتجددة، وخصوصاً مشروعات الطاقة الشمسية في الدول الشريكة للأروميد من أجل التشجيع على إيجاد بيئة اجتماعية صحية ونظيفة ولضمان النقل النظيف للطاقة؛**

16. الطلب من اتحاد من أجل المتوسط تنفيذ خطة أروميد الشمسية مع استخدام موارد كافية ومشاريع نموذجية ملموسة والتزام سياسي قوي. تقدير إمكانات إنتاج الشمسية الكبير في المنطقة الأورو-متوسطية والتي قد تلعب دوراً أساسياً في محاربة التغير المناخي وتنويع مصادر الطاقة وتقوية الاقتصادات والارتقاء بأسواق العمل المؤهلة والبنيات الديمقراطية؛ وتوضيح أن هذه المسألة هي مسألة ذات بعد دولي وإقليمي ستؤثر على الاستقرار والأمن والحيوية الاجتماعية لكل المجتمعات وأن السبب الرئيسي للزيادة الحقيقية وراء الطلب على الطاقة المتجددة في المنطقة الأورو-متوسطية هو ضمان وصول المياه النقية عبر معامل تحلية المياه واستخدام المصادر النظيفة للطاقة لملايين البشر الذين تنتقصهم هذه الإمكانات؛

17. الاهتمام بترويج الطاقة الشمسية ومصادر الطاقة الأخرى من خلال خطط الدعم وتعريفات استخدام الطاقة المتجددة في العديد من البلدان، في كل من أوروبا وشمال أفريقيا؛ وتشجيع الإنتاج من أجل ضمان أن الطاقة المتجددة يمكن الاعتماد عليها في جزء كبير من الاستهلاك الإجمالي للطاقة طبقاً لقدرات كل بلد؛ ودعوة كل من المفوضية الأوروبية والقطاع الخاص بالتعاون مع الدول لتوفير المساعدة الفنية من أجل تعزيز مشاريع الطاقة الشمسية الصغيرة منها والكبيرة؛

18. ملاحظة الإمكانات الكبيرة للطاقة الشمسية الحرارية في استخدامات المياه الساخنة بالمنزل والتدفئة والتبريد في منطقة الأروميد والتي يجب تشجيعها من خلال برامج غير مركزية

واسعة النطاق؛ التأكيد في هذا السياق على أن منطقة الأروميد على وجه الخصوص يزداد فيها الطلب على التبريد بشكل كبير وأنه في بعض البلدان لم يعد أقصى استهلاك للكهرباء يحدث في الشتاء ولكن في الصيف؛ الإيمان بضرورة تحفيز تطور استخدام سوق للتبريد من مصادر الطاقة المتجددة؛ والتأكيد على هذا النوع من الطاقة الشمسية فعال للغاية، ورخيص نسبياً ويمكن أن يوفر استهلاك الكهرباء بشكل كبير؛

19. دعوة المفوضية الأوروبية بالتعاون مع مصر كل من المؤسسات الفلسطينية والشركات الخاصة لبناء مشروع نموذجي تجريبي لمصنع مولد للطاقة الشمسية المركزة بالقرب من رفح لإمداد الكهرباء لغزة وربما إمداد الطاقة الشمسية لمصنع تحلية مياه البحر يعمل بالطاقة الكهربائية، وذلك ضمن خطة أروميد الشمسية وخطط إعادة تعمير غزة.

20. دعوة المفوضية الأوروبية وحكومات دول البحر المتوسط إلى دمج مشاريع الطاقة الشمسية باعتبارها عنصراً رئيسياً لخطط الإنعاش الاقتصادي التي يجري تنفيذها لمواجهة الأزمة الاقتصادية الحالية.